بنسبة قدرها ٣٥,٧ بالمئة من مجموع الأموال المستثمرة في الصناعة ككل، تليها صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها في المرتبة الثانية بنسبة قدرها ١٨,٢ بالمئة، تليها صناعة القرميد والحجارة والمنتجات الطينية في الدرجة الثالثة، بنسبة ١٤,٧ بالمئة.

أما من حيث قيمة المنتجات، فقد جاءت الصناعات الغذائية والتبغ في الدرجة الأولى، أي بنسبة ٥٢,٤ بالمئة من المجموع العام لقيمة المنتجات الصناعية وقتذاك، تليها صناعة الكيماويات والصناعات المتعلقة بها كالزيت والصابون والسمسم وغيرها، وقد بلغت نسبتها ٦,٤ بالمئة، ثم صناعة القرميد والحجارة بنسبة قدرها ٥,٤ بالمئة، فاذا ما أضفنا اليها صناعة المقالع (المحاجر) كصناعة مكملة لها زادت النسبة الى ٦,٢ بالمئة، ثم صناعة الأدوات المعدنية بنسبة ٤,٥ بالمئة.

وبالنسبة لطرق الصناعة، فقد كان ما يقرب من ٢٤٢٩ محلاً صناعياً تدار باليد، أي ما نسبته ٦٩,٣ بالمئة من مجموع المحلات الصناعية القائمة وقتذاك، و٤٥٣ محلاً أو ما نسبته ١٤,١ بالمئة تدار بقوة الحيوانات، وكان معظمها من معاصر زيت الزيتون والسمسم. كما كان ٥٨٣ محلاً، أي ما نسبته ٥٢,٣ بالمئة تدار بقوة المحركات، منها ٣٠٥ محلات صناعية، أي ما نسبته ٥٢,٣ بالمئة لصناعة المواد الغذائية والتبغ، و٦١ محلاً، أي ١٠,٥ بالمئة، في صناعة الأدوات المعدنية، و٥٨ محلاً، أو ما نسبته ٩,٩ بالمئة، كانت تستخدم في الصناعات الخشبية، و٤٢ محلاً أو ٧,٢ بالمئة تستخدم في صناعة الورق والطباعة والقرطاسية، و٣١ محلاً، أو ٥,٣ بالمئة، كانت تستخدم في صناعة القرميد والحجارة والآجر والطين، و٤٠ محلاً، أو ما نسبته ٦,٩ بالمئة، كانت تستخدم في الصناعات الأخرى.

وبلغ مجموع عدد الآلات المستخدمة في جميع الصناعات نحو ٥٢٥٢ آلة، منها ٢٩٨٢ آلة أو ما يعادل ٥٧,٨ بالمئة كانت تدار باليد، و٢٧٢٠ آلة أو ٤٣,٢ بالمئة كانت تدار بقوة المحركات[٥٦].

أما حجم المحلات الصناعية، فيمكن الاستدلال عليه من خلال عدد العمال المستخدمين، ومن رؤوس الاموال المستثمرة فيها. فقد أشار سمبسون في تقريره إلى أنه كان في البلاد العام ١٩٣٠ نحو ٤٠٠ محل صناعي، موزعة في المدن والقرى، يعمل فيها ٧٠٠ عامل[٥٧]، وذلك بمعدل أقل من عاملين للمحل الواحد، وهذا دليل على أن الطابع العام لصناعات تلك الفترة كان حرفياً.

ومن الاحصاء الحكومي للصناعات القائمة في فلسطين آنذاك، نستدل على أن ١١٠٠ من المصانع، أو ما نسبته ٣١,٤ بالمئة من المجموع الكلي لعدد المصانع، لا تقوم بدفع أجور لعمالها، وانما كان أصحاب العمل يقومون بأنفسهم بالعمل، و٢٠,١ بالمئة منها تدفع أجرة عامل واحد، و٢٦,٢ بالمئة تدفع أجرة عاملين أو ثلاثة، و١٣,٣ بالمئة تدفع أجرة ٤ أو ٥ عمال، أي أن ٩١ بالمئة من المؤسسات الصناعية كانت تستخدم من العمال المأجورين خمسة عمال فأقل. كما يشير الاحصاء، أيضاً، الى أن ٠,٣ بالمئة، أو ١٢ مؤسسة، تستخدم ما يزيد على ١٠٠ عامل، و٠,٤ بالمئة أو ١٥ مؤسسة، تستخدم ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ عامل، أي أن عدد المؤسسات التى تستخدم أكثر من خمسين عاملاً كان نحو ٢٧.

ومن حيث رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعات والحرف، فقد كان نحو ٣٢٢٤ محلاً صناعياً، أو ما نسبته ٩١,٩ بالمئة، يدار الواحد منها برأسمال قدره زهاء ١٠٠٠ جنيه فلسطيني فأقل. وكان ٢٨١ محلاً، أو ما يعادل ٨ بالمئة يستثمر رأس مال ينوف على ألف جنيه فلسطيني. وكان ٢٥٧ محلاً، أو ما نسبته ٧,٣ بالمئة، من مجموع المحلات الصناعية وقتذاك تعتبر من